

بلاغ توضيحي حول غلق الموقع الرسمي للهيئة

على إثر طلب الاستفسارات والتساؤلات التي وردت على الهيئة من عديد الصحافيين والأطراف والمواطنين فيما يتعلق بسبب غلق موقع ويب الهيئة الرسمي الذي يحتوي على التقرير الختامي وجملة من التقارير والمذكرات التي نشرتها الهيئة للعموم، يهّم الهيئة توضيح ما يلي:

1- أكدّ مجلس الهيئة في قرار صادر في ديسمبر 2018 على أن موقع الهيئة الرسمي يعتبر من تراث الجمهورية التونسية. وعلى إثر ذلك قرّر المجلس توكيل رئيسة الهيئة بوصفها المصفية بالقيام بالإجراءات الكفيلة بالمحافظة على استمرارية الموقع طيلة 10 سنوات على الأقل.

2- وعلى إثر ذلك قامت المصفية بحجز الموقع في شهر ماي 2019 واستخلاص معلوم الإيواء (hébergement) لمدة 10 سنوات.

3- إلا أن الشركة المتعاقد معها لإسداء الخدمة OVH قامت بتعطيل الموقع دون أي سبب شرعي في 3 مناسبات تزامنت مع نشر الهيئة وثائق هامة في الملاحق المصاحبة للتقرير الختامي وكانت آخرها بمناسبة صدور قرار تحكيمي ضدّ الدولة التونسية فيما يتعلق بقضية البنك الفرنسي التونسي (BFT) التي كانت هيئة الحقيقة والكرامة نشرت تقريرا مفصلا حول وقائعها وتحديد المسؤوليات حول من قام بالاعتداء على المال العام ومن غطّى على الفساد المتعلق بالقضية، كما نشرت الهيئة على موقعها الرسمي المستندات التي تؤيدّها.

4- لقد تذرّعت شركة OVH لغلق الموقع بطلب الهيئة الإستظهار بما يفيد خلاص الخصم من المورد لفائدة القباضة المالية، مانحة بذلك نفسها صفة مراقب الحسابات في حق مؤسسة من مؤسسات الدولة! كما سمحت لنفسها بالتوجه مباشرة إلى القباضة المالية، عن جهل أو عن سوء نية، وطلب ما يفيد الاقتراع. وذلك مخالفة للإجراءات حيث لا يقوم المطالب بالأداء بإعلام مصالح وزارة المالية بهوية المنتفعين بالخصوم إلا من خلال تصريح المؤجر المطالب بإيداع في قضية الحال قبل موفى 30 أفريل 2020.

5- وبالرغم من ذلك واعتبارا لحسن النية، قامت الهيئة بمدّ الشركة نسخة من الوثيقة المطلوبة مصحوبة بنسخة من الفصول القانونية المنطبقة في قضية الحال (مجلة الضريبة على دخل

الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات ومجلة الأداء على القيمة المضافة). تبادت الشركة في نفس التمشي واستمرت في غلق موقع الهيئة وبيدها الالكتروني، طالبة هذه المرة شهادة إعفاء من الضريبة وهي لم يتم طرحه بتاتا من طرف الهيئة وذلك في جهل بالقوانين والإجراءات المنظمة للحياة الجبائية التونسية أو عن سوء نية متعمّد.

لذا تحمّل الهيئة مسؤولية الانقطاعات المتكررة للموقع الهيئة وبيدها الالكترون التي أثرت سلبا على حق المواطن في النفاذ الى المعلومة وحق الشعب التونسي في الحقيقة. كما تحتفظ الهيئة بجميع حقوقها القانونية.

تونس في 9 سبتمبر 2019

هيئة الحقيقة والكرامة

المصفاة

